مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

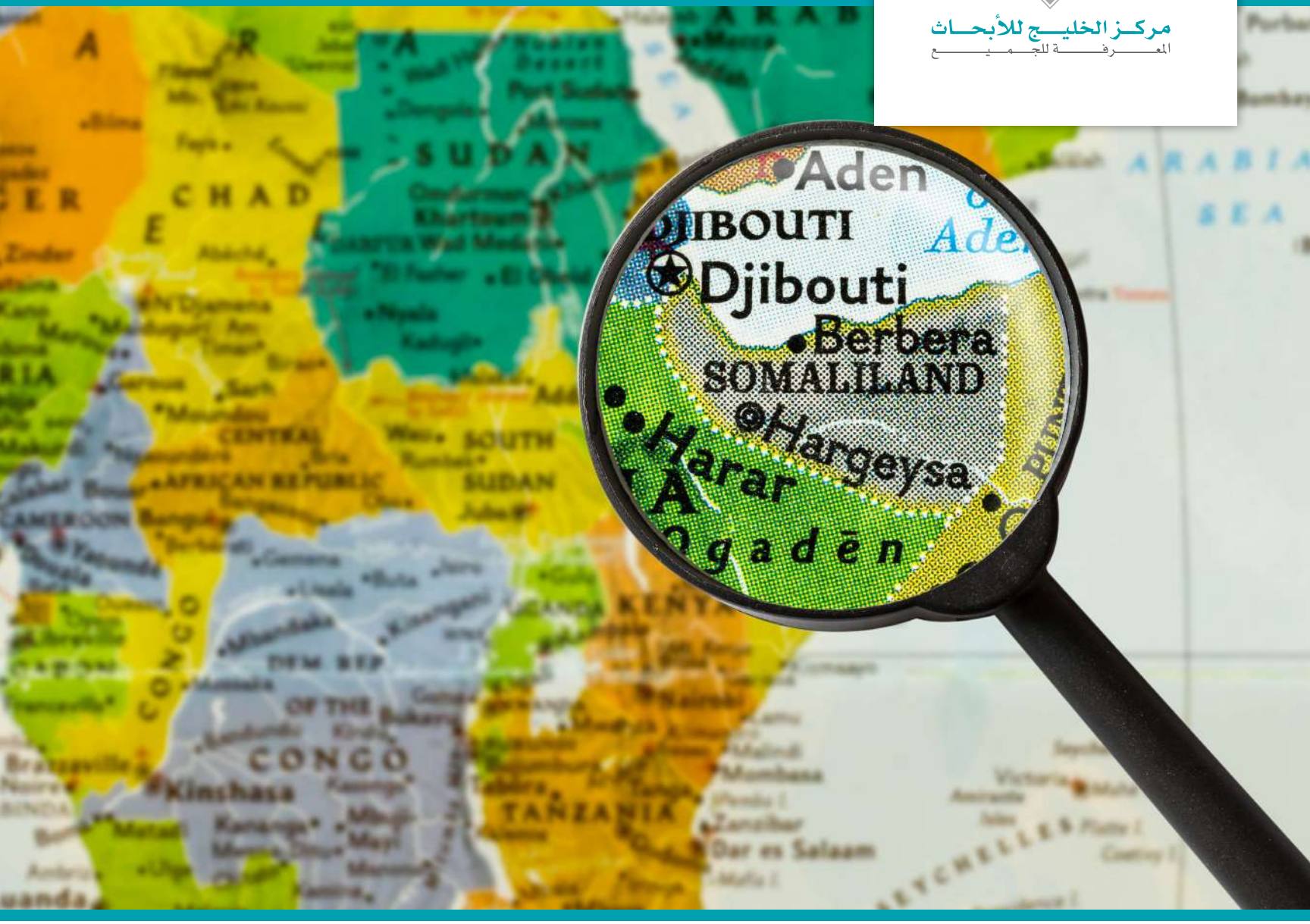

تداعيات اعتراف إسرائيل وزيارة وزير خارجيتها لصوماليلاند

على توازنات القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر

(ورقة تحليل سياسات)

يوسف كامل خطاب

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم:

تمثل زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر إلى هيرجيسا في السادس من يناير ٢٠٢٦، عن الدولة الصومالية تطورًا نوعيًا في مسار السياسة الإسرائيلية تجاه القرن الإفريقي، ليس فقط لكونها أول زيارة رسمية رفيعة المستوى لمسؤول إسرائيلي إلى أرض الصومال، بل لأنها جاءت مباشرة عقب الاعتراف الإسرائيلي باستقلال الإقليم، في خطوة كسرت حاجز العزلة الدولية الذي لازم صوماليلاند منذ إعلان انفصالها عن الصومال عام ١٩٩١. وتعكس هذه الزيارة انتقال إسرائيل من مستوى الإشارات السياسية الرمزية إلى مستوى تثبيت الوقائع الجيوسياسية على الأرض، بما ينطوي على دلالات تتجاوز الإطار الثنائي الإسرائيلي–الصوماليلاندي، وتمتد إلى إعادة تشكيل توازنات النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي؛ ففي تصريحات نقلها معهد دراسات الأمن القومي في إسرائيل (Institute for National Security Studies)، قال مسؤولون إسرائيليون إن قرار الاعتراف بصوماليلاند يأتي في سياق تعزيز النفوذ في موقع جيو–استراتيجي حساس قرب البحر الأحمر وباب المندب، معتبرين أن ذلك يعزز قوة تل أبيب في إدارة التهديدات الإقليمية ومساراتها الأمنية. وقال Ofer Guterman، باحث كبير في المعهد إن الخطوة «تعكس رغبة إسرائيل في تحويل نفوذها الدبلوماسي والعسكري إلى موطئ قدم في منطقة حيوية عالميًا»، وأنه «لا يمكن تجاهل الموقع الاستراتيجي لصوماليلاند».

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن الاعتراف الإسرائيلي بصوماليلاند لا يمكن فهمه بمعزل عن سياق إقليمي أوسع يتسم بتصاعد التنافس الدولي على الممرات البحرية الحيوية، واحتدام الصراع على النفوذ في القرن الإفريقي، وتنامي التهديدات الأمنية المرتبطة بالبحر الأحمر، سواء بفعل الهجمات الحوثية أو نتيجة تمدد فاعلين إقليميين ودوليين في المنطقة. وأن إسرائيل تسعى، من خلال هذه الخطوة، إلى تحقيق مكاسب استراتيجية مركبة تشمل تعزيز أمنها البحري، وبناء عمق جيوسياسي جديد قرب مضيق باب المندب، إلى جانب توظيف الاعتراف بصوماليلاند في سياق معركتها السياسية الأوسع المتعلقة بشرعية الدولة الفلسطينية. وهو ما يجعل هذه الخطوة تنطوي على مخاطر إقليمية جسيمة، سواء على مستوى وحدة الصومال المعترف بها دوليًا، أو على مستوى استقرار القرن الإفريقي، أو على صعيد تعميق الاستقطاب في البحر الأحمر، بما قد يفتح الباب أمام عسكرة متزايدة للإقليم.

سياق الزيارة ودلالاتها العامة

جاءت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي إلى أرض الصومال في لحظة إقليمية بالغة الحساسية، تتقاطع فيها عدة مسارات متوترة، أبرزها تصاعد التهديدات في البحر الأحمر، واحتدام المنافسة الإقليمية في القرن الإفريقي، وتراجع قدرة الدولة الصومالية المركزية على فرض سيادتها الفعلية على كامل أراضيها. ففي الوقت الذي شهد فيه البحر الأحمر اضطرابات متزايدة بفعل الهجمات الحوثية على الملاحة الدولية، وتتنامى فيه المخاوف من تدويل هذا الممر الحيوي، برزت أرض الصومال ككيان يتمتع بقدر من الاستقرار النسبي مقارنة ببقية الأراضي الصومالية، وهو ما جعلها هدفًا جذابًا لقوى تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة، وبخاصة إسرائيل، التي تسعى إلى الاقتراب من مواقع الحوثيين في شمال اليمن من جهة، والاقتراب من باب المندب ذي التأثير الشديد على الملاحة في البحر الأحمر من جهة أخرى.

ويكتسب توقيت الزيارة دلالة إضافية بالنظر إلى أنها جاءت بعد أقل من أسبوعين على الاعتراف الإسرائيلي باستقلال صوماليلاند، في خطوة مثّلت سابقة دولية خطيرة من حيث كسر الإجماع الأممي القائم على وحدة الصومال. ويشير هذا التزامن إلى أن الزيارة لم تكن مجرد تعبير عن دعم دبلوماسي، بل هدفت إلى

تثبيت الاعتراف سياسيًا وإرساء أسس تعاون عملي يتجاوز الطابع الرمزي، ويمهّد لتحولات أعمق في طبيعة الحضور الإسرائيلي في الإقليم.

دوافع إسرائيل من الاعتراف والزيارة

تكشف قراءة الدوافع الإسرائيلية الكامنة خلف هذه الزيارة ـــ التي كانت موجزة وسرية نسبيًا لأسباب أمنية، لكنها ركزت على تعزيز الروابط الثنائية ـــ عن تداخل معقد بين أهداف دبلوماسية، واقتصادية، وأمنية، وجيوسياسية، وسياسية:

الدوافع الدبلوماسية، هدفت الزيارة إلى تعزيز التعاون الدبلوماسي بين إسرائيل وصوماليلاند؛ **حيث** التقى الوزير ساعر رئيس صوماليلاند عبد الرحمن محمد عبد اللّه (إيرو)، وناقشا فتح سفارات متبادلة وتعاون في مجالات الأمن، الاستخبارات، والتكنولوجيا. وأكد ساعر أن الاعتراف «قرار مبدئي يعتمد على الحق في تقرير المصير والسجل الديمقراطي لصوماليلاند»؛ كما أعرب عن أمله في أن تتبع دول أخرى خطى إسرائيل.

الدوافع الاقتصادية: وتضح من أن أحد أهدف الزيارة هو عرض استثمارات إسرائيلية في ميناء بربرة، الذي يُعتبر مركزاً استراتيجياً للتجارة العالمية؛ وتحقيق تعاون في مجالات التنمية والأمن الإقليمي؛ حيث ترى صوماليلاند في إسرائيل نموذجاً للدولة الناجحة رغم العزلة الدبلوماسية السابقة.

الدوافع السياسية: حرص ساعر من خلال الزيارة أن يوجه رسالة سياسية لدول الإقليم التي رفضت الاعتراف الإسرائيلي بصوماليلاند؛ حيث أكد ـــ في تصريح له خلال وجوده في هيرجيسا ـــ أن «لا أحد يملي على إسرائيل من تعترف به أو تتعامل معه»؛ كما سخر من مفهوم الدولة الفلسطينية مقابل الإشادة بصوماليلاند بوصفها نموذجًا لـ«الدولة الواقعية». ويعكس هذا الخطاب محاولة إسرائيلية واعية لتوظيف الاعتراف بصوماليلاند ضمن معركة الشرعية السياسية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وليس مجرد موقف مستقل يتعلق بالقرن الإفريقي.

الدوافع الأمنية، تنظر إسرائيل إلى القرن الإفريقي بوصفه امتدادًا غير مباشر لأمنها القومي، ضمن رؤية إسرائيلية طويلة المدى تهدف إلى تعزيز النفوذ في مناطق استراتيجية شديدة الحساسية. ولذلك حرصت إسرائيل على بناء شبكة تحالفات في القارة الإفريقية، حيث أعادت منذ عام ٢٠١٦ تفعيل علاقاتها مع عدد من الدول الإفريقية، في محاولة لموازنة الحضور الإيراني والتركي المتزايد هناك. وقد تعمقت تلك العلاقة لا سيما في ظل تصاعد التهديدات التي تستهدف الملاحة المرتبطة بها في البحر الأحمر.

ولا شك أن القرب الجغرافي لصوماليلاند من مضيق باب المندب يمنح إسرائيل فرصة نادرة لبناء نقاط ارتكاز استخباراتية وأمنية في واحدة من أكثر المناطق حساسية في النظام الدولي. فـ(أرض الصومال) تقع على ساحل خليج عدن، بالقرب من مضيق باب المندب الذي تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية، ما يمنح أي وجود فيها قيمة استراتيجية مضاعفة، ويفتح الباب أمام مراقبة واحدة من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم.

وقد فطن الحوثيون إلى أهداف إسرائيل الأمنية وسعيهم إلى التواجد الاستخباراتي، وربما العسكري ـ المباشر أو عبر التواجد الإماراتي في ميناء بربرة ـ عبر اعترافهم بدولة صوماليالاند الانفصالية في أواخر ديسمبر ٢٠٢٥ ـــ فبث زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بيانًا، وصف فيه اعتراف إسرائيل بأرض الصومال دولة بـ«خطوة عدوانية»، و«مؤامرة»، و«موقف عدائي يستهدف به الصومال ومحيطه الإفريقي ويستهدف به اليمن والبحر الأحمر والبلدان التي على ضفتي البحر الأحمر".

وجاء في البيان الحوثي: «نؤكد على موقفنا الثابت مع الشعب الصومالي الشقيق ضد العدو الإسرائيلي، وأننا سنتخذ كل الإجراءات الداعمة الممكنة للوقوف معه". وهدد بأنه سيعتبر أي تواجد إسرائيلي في إقليم أرض الصومال «هدفا عسكريا لقواتنا المسلحة، باعتباره عدوانا على الصومال وعلى اليمن، وتهديدا لأمن المنطقة يجب اتخاذ الإجراءات الحازمة ضده».

الدوافع الجيوسياسية، فتأتي الزيارة في سياق سعي إسرائيل إلى موازنة النفوذ التركي المتنامي في الصومال، حيث تتولى أنقرة، منذ عام ٢٠١٣م، إدارة وتشغيل (مطار آدم عبد الله الدولي) و(ميناء مقديشو الدولي) عبر اتفاقيات امتياز طويلة الأجل؛ وهو ما يمنح أنقرة وجودًا اقتصاديًا واستراتيجيًا بارزًا في البنية التحتية للصومال، فضلًا عن حضورها العسكري والتنموي المكثف؛ إذ تمتلك أنقرة أكبر قاعدة عسكرية لها خارج الأناضول في مقديشو، وتعد الصومال جزءًا من استراتيجيتها الإفريقية الممتدة. وقد أشار تقارير تشاتام هاوس إلى أن خطوة اعتراف إسرائيل بصوماليالاند، تضعف شرعية الحكومة الفيدرالية الصومالية المتحالفة مع تركيا، وتشكل تحديًا مباشرًا للنفوذ التركي في المنطقة.

كما تشكل أرض الصومال منصة مراقبة متقدمة ــ وفقًا لما تشير إليه تقارير المجموعة الدولية للأزمات ــ في مواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في البحر الأحمر، لا سيما في ظل دعم طهران لجماعات مسلحة وشبه عسكرية في الإقليم، وسعيها إلى توسيع حضورها عبر شراكات اقتصادية وأمنية.

وتتقاطع المصالح الإسرائيلية في صوماليلاند مع الدور الإماراتي المتنامي في ميناء بربرة، بما يفتح المجال أمام شراكة غير مباشرة تعزز حضور الطرفين في مواجهة خصوم إقليميين مشتركين، وتعيد رسم خريطة النفوذ في القرن الإفريقي.

ردود الفعل الإقليمية والدولية على الاعتراف والزيارة

أثار اعتراف إسرائيل بصوماليلاند وما أعقبه من زيارة وزير خارجيتها جدعون ساعر ردود فعل عربية وإفريقية وإسلامية ترفض اعتراف إسرائيل بصوماليلاد، وتستنكر ما قام به وزير خارجيتها من زيارة لإقليم صومالي دونما دعوة من رئيس الصومالأ الذي لا يعترف بانفصال أرض الصومال عن بلاده؛ فباستثناء الإمارات والبحرين والمغرب، التي لم توقع على قرار رفض الاعتراف الذي تبنته الدول العربية؛ اتخذت باقي الدول العربية والإسلامية مواقف حاسمة تجاه الاعتراف وما أعقبه من زيارة لوزير الخارجية الإسرائيلي لصوماليلاند؛ وتجسد ذلك في:

إعلان منظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها للاعتراف والزيارة، حيث أصدرت الأمانة العامة للمنظمة بيانات رسمية أدانت بشدة الاعتراف الإسرائيلي بإقليم «أرض الصومال»، واعتبرت الخطوة انتهاكًا صارخًا لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدتها الإقليمية؛ كما دعت إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية في جدة لبلورة موقف إسلامي موحد تجاه اعتراف إسرائيل بـ«أرض الصومال»، والتأكيد على دعم

الصومال وفق مواثيق الأمم المتحدة وقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. كما أدانت المنظمة زيارة وزير خارجية إسرائيل جدعون ساعر لصوماليلاند، واعتبرت أن هذه الزيارة غير مصرح بها وتنتهك مبادئ الشرعية الدولية لأنها تمت دون موافقة حكومة الصومال المركزية، مؤكدة دعمها الثابت لسيادة ووحدة أراضي الصومال.

إدانة الاعتراف من مجلس جامعة الدول العربية

على مستوى المندوبين الدائمين، في دورة غير عادية ــ عقدت في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥م ــ بأشد العبارات اعتراف إسرائيل بانفصال «إقليم أرض الصومال»، ورفض بشكل قاطع أي إجراءات تترتب عليه، معتبراً هذا الاعتراف باطلًا ومرفوضًا، ويأتي في إطار السعي لتحقيق أجندات سياسية وأمنية واقتصادية، ويمثل محاولة لتسهيل مخططات تهجير الشعب الفلسطيني أو استباحة موانئ شمال الصومال لإقامة قواعد عسكرية. مؤكداً تضامن الدول العربية الكامل مع جمهورية الصومال الفيدرالية في مواجهة ما اعتبره اعتداء على سيادتها ووحدة أراضيها.

وجددت الجامعة موقفها عندما تمت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لصوماليلاند في ٦ يناير ٢٠٢٦م، حيث أدان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بشدة الزيارة التي قام بها وزير خارجية **إسرائيل** إلى مدينة هرجيسا في شمال غرب الصومال. واعتبر أنها تمثل محاولة فاشلة لتمرير خطوة غير شرعية تستهدف تكريس اعتراف إسرائيلي بانفصال إقليم (صوماليلاند) عن الدولة الصومالية.

ودعمًا لموقف الجامعة أكدت بعض الدول العربية مواقفها الرافضة عبر بيانات وزارات خارجيتها وتصريحات وزرائها؛ حيث أصدرت الخارجية السعودية ــ بيانًا أوضحت فيه: « رفضها لإعلان الاعتراف المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإقليم أرض الصومال، باعتباره يكرس إجراءات أحادية انفصالية تخالف القانون الدولي". فيما أكد وزير خارجية المملكة الأمير فيصل بن فرحان ــ خلال لقائه نظيره الصومالي عبد السلام عبدي في الرياض يوم ٤ يناير ٢٠٢٦ ــ علي، رفض المملكة لأي إجراء أو تصرف يهدد أمن الصومال أو يقوض استقراره. وجدد وزير الخارجية، خلال اللقاء دعم المملكة الكامل لسيادة جمهورية الصومال الاتحادية، ووحدة وسلامة أراضيها، مشددا على موقف السعودية الثابت الرافض لكل ما من شأنه المساس باستقرار هذا البلد الشقيق.

> **أكدت بعض الدول العربية مواقفها الرافضة عبر بيانات وزارات خارجيتها وتصريحات وزرائها؛ حيث أصدرت الخارجية السعودية ــ بيانًا أوضحت فيه: « رفضها لإعلان الاعتراف المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإقليم أرض الصومال**

اتساق موقف الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية مع الموقف العربي، إذ أكدوا أن أرض الصومال جزء لا يتجزأ من جمهورية الصومال الفيدرالية، محذرين من أن الاعتراف الأحادي يشكّل سابقة بالغة الخطورة على استقرار القارة. ويعكس هذا الرفض إدراكًا إفريقيًا عميقًا للمخاطر المترتبة على تشجيع النزعات الانفصالية، لما قد يترتب عليها من تفكيك للدول الهشة وإعادة إنتاج الأزمات داخل النظام الإقليمي الإفريقي.

وصعّدت مصر الموقف الأفريقي، عبر دعوتها (مجلس السلم والأمن الأفريقي) لعقد جلسة (افتراضية) ترأسها وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، «لدعم وحدة وسيادة وسلامة الصومال»، وفق البيان الصادر عن (الخارجية المصرية) في ٦ يناير ٢٠٢٦م. وأشار الوزير المصري إلى أن «الاعتراف الإسرائيلي الأحادي وغير القانوني بما يُسمّى بإقليم أرض الصومال يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة ووحدة وسلامة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية، وسابقة خطيرة تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين»، مشدداً على «عدم جواز الصمت إزاء الإجراءات الأحادية التي تهدد استقرار القارة، وتهدف إلى فرض وقائع سياسية جديدة خارج أي إطار قانوني».

فيما تعاملت الحكومة الصومالية مع هذا الاعتراف عبر مسار دبلوماسي منظم، ارتكز على جملة من الثوابت الوطنية والقانونية؛ وفي مقدمة ذلك، التأكيد على وحدة وسيادة الصومال وفق ميثاق الأمم المتحدة؛ ورفض أي اعتراف أحادي يمسّ سلامة الأراضي الصومالية؛ إضافة إلى تفعيل القنوات الدبلوماسية مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وقد تجلّى هذا النهج في الخطاب الصومالي داخل المؤسسات الدولية، ولا سيما في مجلس الأمن، حيث أعادت الصومال طرح قضيتها بلغة قانونية واضحة، بعيدة عن التصعيد الخطابي؛ وهو ما عزّز من مصداقية الموقف الصومالي أمام المجتمع الدولي.

ومع زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي جددت الحكومة الصومالية موقفها الرافض للتدخل الإسرائيلي في شؤونها الداخلية وأدانت بأشد العبارات ما وصفته بـ «التوغل غير المصرح به»، معتبرة زيارة ساعر إلى مدينة هرجيسا «تدخلًا سافرًا في شؤونها الداخلية وانتهاكًا لسيادة الصومال ووحدة أراضيه». وأكدت وزارة الخارجية الصومالية في بيان رسمي، أن هذه التحركات تخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مشددة على أن الصومال «شعب واحد لا يقبل التجزئة».

أما على المستوى الاجتماعي والأمني الداخلي في صوماليلاند، فقد أظهرت الاحتجاجات التي رُفعت خلالها الأعلام الفلسطينية أن الزيارة لم تحظَ بإجماع شعبي كامل، وأن الانفتاح على إسرائيل قد يخلق توترات داخلية قابلة للاستثمار من قبل جماعات متطرفة، بما يهدد الاستقرار النسبي الذي يتمتع به الإقليم منذ سنوات.

وعكست المواقف الدولية المعلنة تباينًا نسبيًا في مستويات التفاعل، إذ أكدت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى عدم تبنيها لخطوة الاعتراف، مع التشديد على الالتزام بمبدأ وحدة الأراضي وسيادة الدول، في حين صدرت إدانات واضحة من أطراف دولية اعتبرت الاعتراف سابقة تهدد قواعد القانون الدولي.

المخاطر المترتبة على الاعتراف والزيارة

على الرغم من المكاسب التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها عبر اعترافها بدولة (أرض الصومال)، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر لتطوير العلاقات الشاملة بين البلدين؛ فإن هذه الخطوة تنطوي على مخاطر متعددة، منها:

المخاطر السياسية: يمثل الاعتراف الإسرائيلي، الصادر في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥، وما تبعه من زيارة رسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي في ٦ يناير ٢٠٢٦م، انتهاكًا صريحًا لمبدأ وحدة الدولة الصومالية، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء الدولة المركزية. كما يحمل هذا التطور خطر تشجيع نزعات انفصالية مماثلة في دول إفريقية هشة، بما قد يفتح الباب أمام موجة جديدة من التفكك وعدم الاستقرار الإقليمي.

المخاطر الجيواستراتيجية: تسهم الزيارة في تعميق حالة الاستقطاب في البحر الأحمر، حيث قد تُفسر على أنها خطوة نحو عسكرة إضافية للإقليم، سواء عبر إنشاء قواعد عسكرية أو من خلال توسيع نطاق التعاون الأمني والاستخباراتي.

المخاطر الأمنية: يمكن أن يُحوِّل اعتراف إسرائيل بـصوماليلاند، وما ترتب عليه من زيارة وزير خارجيتها ساعرل(هرجيسا) من ملف (سياسي/رمزي) إلى عامل تصعيد أمني في البحر الأحمر والقرن الأفريقي عبر عدة مسارات متشابكة ــ بعضها مباشر، وبعضها (تأثير دومينو) ـــ على التوازنات الإقليمية. وأهم هذه المسارات:

1. فتح جبهة تنافس على "نقاط الارتكاز" قرب باب المندب

القرن الأفريقي (وخاصة السواحل المقابلة لليمن) يُنظر إليه كمسرح مراقبة/ردع مرتبط بأمن الملاحة في البحر الأحمر. تقارير وتحليلات عديدة ربطت الخطوة الإسرائيلية باعتبارات الموقع الجغرافي وصلة ذلك بباب المندب وتهديدات الساحة اليمنية؛ حتى لو لم تُعلن ترتيبات عسكرية، فإن مجرد احتمال تعاون استخباري/أمني أو حضور لوجستي جديد يرفع حساسية اللاعبين الآخرين (مصر، تركيا، دول عربية، أطراف القرن الأفريقي)، ويزيد احتمالات "سباق تموضع" على السواحل والموانئ.

2. دفع مقديشو للتصعيد الداخلي والخارجي... بما يخلق فراغات أمنية

اعتبرت الحكومة الفيدرالية في الصومال الزيارة «انتهاكًا للسيادة» ورفضت أي تعامل رسمي في هرجيسا دون موافقتها؛ وهذا النوع من الصدام السياسي قد يقود إلى:

- تشدد من مقديشو تجاه صوماليلاند (سياسيًا/اقتصاديًا/أمنيًا).
- توتر بين قوات/حلفاء على الأرض.
- **انشغال الدولة** بصراع "الشرعية والسيادة" بدل مكافحة التهديدات الأمنية (مثل الإرهاب والتهريب)، ما يرفع هشاشة الأمن في الداخل وعلى الساحل.

3. إعطاء ذريعة لأطراف مسلحة "لتوسيع الاستهداف" في البحر الأحمر

قد يُستثمر أي «تموضع إسرائيلي» (حتى لو كان دبلوماسيًا/استخباريًا) قرب مسرح الحرب في اليمن دعائيًا من أطراف مسلحة لتبرير توسيع بنك الأهداف في البحر الأحمر أو خليج عدن؛ وهذا المنطق ظهر في تحليلات تربط الاعتراف بالسياق الأمني للبحر الأحمر ومواجهة تهديدات مرتبطة باليمن. والنتيجة المترتبة على ذلك هي: زيادة مخاطر الهجمات/التحرشات البحرية، وارتفاع كلفة التأمين والشحن.

4. إرباك قواعد الاتحاد الأفريقي وفتح "سابقة انفصالية"

طالب الاتحاد الأفريقي إسرائيل بسحب الاعتراف فورًا، واعتبر القرار أحاديًا ومزعزعًا؛ فعندما تتشكل سابقة اعتراف لكيان انفصالي، قد تتحول إلى: صراع

دبلوماسي حاد داخل المؤسسات الأفريقية؛ فضلًا عن احتمال حدوث توترات حدودية/داخلية في دول أخرى تخشى انتقال العدوى... وهذا كله يزيد احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي.

5. «تدويل» تنافس الموانئ والعقود... وتحويله لأمن بحري

يعدُّ القرن الأفريقي أصلًا ساحة تنافس على الموانئ والممرات؛ ودخول لاعب جديد بهذه الحساسية قد يدفع منافسين لتوسيع وجودهم أو دعم وكلاء محليين، فتتحول المنافسة الاقتصادية إلى توترات أمنية على خطوط التجارة.

سيناريوهات التطور المحتملة

في ضوء هذه المعطيات، يمكن تقدير مسارات تطور الموقف ــ خلال المدى القريب والمتوسط ــ في أحد السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: وهو السيناريو أو المسار الذي يتجه نحو سعي إسرائيل إلى تدويل اعترافها بصوماليلاند عبر حشد دعم دول محدودة أو غير مؤثرة، وهو مسار يظل ممكنًا، لكنه يواجه عقبات قانونية وسياسية كبيرة؛ حيث يخالف الاعتراف الإسرائيلي بانفصال (إقليم/ دولة أرض الصومال) قاعدة قانونية صلبة مفادها أن حدود الدول المعترف بها لا يجوز المساس بها إلا بتوفر أحد الشروط الثلاثة التالية: موافقة الدولة الأم؛ أو عبر تسوية دولية جماعية؛ أو بقرار من مجلس الأمن في ظروف استثنائية. ولا يتوفر أي من هذه الشروط في الحالة الصومالية.

السيناريو الثاني: وهو سيناريو احتواء الخطوة وحصرها في الإطار الإسرائيلي ــ الصوماليلاندي. واحتمال حدوث هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا، وبخاصة في ظل الرفض الإفريقي والعربي الواسع، وصعوبة كسر الإجماع الدولي على وحدة الصومال.

> **يمثل الاعتراف الإسرائيلي، الصادر في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٥، وما تبعه من زيارة رسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي في ٦ يناير ٢٠٢٦م، انتهاكًا صريحًا لمبدأ وحدة الدولة الصومالية**

السيناريو الثالث: وهو السيناريو الأكثر خطورة، ويتمثل في انزلاق الوضع نحو تصعيد أمني في البحر الأحمر أو القرن الإفريقي، وهو احتمال أقل ترجيحًا لكنه يبقى قائمًا في ظل هشاشة البيئة الأمنية الإقليمية وتعدد الفاعلين المسلحين.

الخلاصة

تخلص هذه الورقة إلى أن اعتراف إسرائيل بصماليلاند، وما أعقبها من زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي إلى أرض الصومال تشكّل محطة مفصلية في مسار التنافس الجيوسياسي في القرن الإفريقي، وتتجاوز كونها خطوة دبلوماسية ثنائية إلى كونها محاولة مدروسة لإعادة رسم خرائط النفوذ في البحر الأحمر.

ونشير في الختام إلى أن الاكتفاء بإدانة هذه الخطوة أو التعامل معها بوصفها حدثًا معزولًا لن يكون كافيًا لاحتواء تداعياتها، وأن الدول العربية والإسلامية باتت مطالبة ببناء مقاربة استراتيجية أكثر تماسكًا، تقوم على التنسيق السياسي، والدبلوماسية الوقائية، وتقدير التحولات الإقليمية بوصفها مسارات ممتدة لا مجرد تطورات ظرفية.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64